

Distr.: General
28 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٦١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الرابع عن
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير مع الذكرى السنوية الثامنة لاعتماد القادة الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشكل التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥، سواء من حيث الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أو من حيث التزامات المجتمع الدولي بتقديم الدعم لأفريقيا، أساساً للحديث عن إعطاء زخم جديد للعمل من أجل تنمية أفريقيا. والمهمة الأساسية القادمة هي تعزيز هذه الزخم بتنفيذ الالتزامات المعلنة. ويجب أن يساهم أصحاب المصلحة الرئيسيون في هذا الجهد. وعلى الجانب الأفريقي، سيتطلب ذلك من الحكومات اتخاذ تدابير لمعالجة طائفة من المسائل المؤسسية والمتعلقة بالشراكات، بما في ذلك إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وتقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص وتشجيع زيادة أنشطة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/61/150.



التوعية الموجهة للمجتمع المدني. أما شركاء أفريقيا الإنمائيون فينبغي أن ينفذوا من جهتهم ما قطعوه على أنفسهم من تعهدات تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب. وينبغي أن يقرن التقدم المشجع المحرز في شطب الديون ببذل جهود لتحقيق الأهداف المتوخاة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، ودعم تنويع هياكل الاقتصاد والصادرات الأفريقية وتحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى السوق وتعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية. وبمقدور منظومة الأمم المتحدة أن تعزز مساهمتها في تنمية أفريقيا بتحسين تنسيق العمل الذي تضطلع به من أجل دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيز التعاون بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برنامجها المتعلق بالشراكة الجديدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	أولا - مقدمة
٤	٣٧-٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الأفريقية
٥	١١-٥	ألف - الهياكل الأساسية
٧	١٥-١٢	باء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٨	١٦	جيم - الصحة
٩	١٨-١٧	دال - التعليم
١٠	٢٠-١٩	هاء - البيئة
١٠	٢٥-٢١	واو - الزراعة
١٢	٢٩-٢٦	زاي - العلم والتكنولوجيا
١٣	٣١-٣٠	حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني
١٤	٣٧-٣٢	طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
١٥	٦١-٣٨	ثالثا - استجابة المجتمع الدولي
١٥	٤٣-٣٨	ألف - التأسيس على زخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا
١٧	٤٦-٤٤	باء - المساعدة الإنمائية الرسمية
١٩	٥٢-٤٧	جيم - تخفيف عبء الدين
٢١	٥٥-٥٣	دال - التجارة
٢٣	٥٨-٥٦	هاء - الاستثمار المباشر الأجنبي
٢٤	٦١-٥٩	واو - التعاون بين بلدان الجنوب
٢٥	٦٥-٦٢	رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة
٢٥	٦٤	ألف - تحسين التنسيق بين جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة
٢٦	٦٥	باء - تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي
٢٦	٧٠-٦٦	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٠ أن يقدم الأمين العام تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الدولي المقدم لها، استناداً إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة. ويأتي التقرير الحالي استجابة لهذا الطلب.

٢ - ويشكل التقدم المحرز خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة، سواء من حيث الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أو من حيث الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، أساساً للحدث عن إعطاء زخم جديد للعمل من أجل تنمية أفريقيا. ويتوخى هذا التقرير إلقاء الضوء على التطورات الهامة الحاصلة في السنة الماضية. واستند التقرير في ذلك إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأدرجت في مختلف أجزاء التقرير معلومات تتعلق بالإجراءات الداعمة التي اتخذها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣ - وأفاد هذا التقرير أيضاً من التقرير الثاني للفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعنون "من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: المضي قدماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (انظر A/61/138). شدد الفريق على ضرورة قيام القادة الأفارقة على وجه الاستعجال بوضع إطار مناسب ومتربط من الناحية التقنية لمعالجة مسألة العلاقة المؤسسية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، وإنشاء آليات للتشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين لتمكين الحكومات من إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في إنفاذ الشراكة الجديدة. وأيد الأمين العام هذا الاقتراح، وكذلك رأي الفريق الاستشاري القائل بأن المهمة الرئيسية القادمة هي الاستفادة من الزخم الحالي وذلك بترجمة الالتزامات المتعهد بها إلى نتائج ملموسة. ويرحب الأمين العام أيضاً بما خلص إليه الفريق فيما يتعلق بالتأكيدات التي قدمتها الحكومات والمؤسسات الشريكة في تنمية أفريقيا. بمواصلة تقديم الدعم لأفريقيا، وما ذهب إليه الفريق من أنه، رغم التقدم الذي أحرز حتى الآن، لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتهاون، لأن ذلك سيهدد بالقضاء على هذا الزخم.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذها الدول والمنظمات الأفريقية

٤ - بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة الجديدة هي "تعهد من القادة الأفارقة، يستند إلى رؤية أفريقية

موحدة واقتناع راسخ ومشارك بآن عليهم واجبا ملحا للقضاء علي الفقر ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة^(١). غير أن الشراكة الجديدة ليست مجرد تعهد. فهي تمثل تحولا نموذجيا في الطريقة التي تصور بها الحكومات والشعوب الأفريقية استراتيجيتها الإنمائية. ويتمثل أحد العناصر المحورية لهذه الاستراتيجية في مجموعة مختارة من الأولويات تتسم بأهمية حيوية لانطلاق النمو والتنمية واطرادهما.

ألف - الهياكل الأساسية

٥ - لا يزال برنامج الهياكل الأساسية متوصلا على مسارين: تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل بشأن تطوير الهياكل الأساسية ووضع الإطار الاستراتيجي المتوسط إلى الطويل الأجل.

٦ - وفيما يتعلق بخطة العمل القصيرة الأجل بشأن تطوير الهياكل الأساسية، فإن البلدان الأفريقية هي التي تتولى زمام الريادة باعتبارها مالكة للبرامج والمشاريع في السياقات الوطنية، في حين تعمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها جهات تنسيق ووكالات منفذة للمشاريع الإقليمية، أما مصرف التنمية الأفريقي ووكالات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف فتقدم التمويل. وقد مول مصرف التنمية الأفريقي ٢٥ مشروعا و/أو برنامجا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بقيمة تبلغ ٦٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وقام بتعبئة تمويل مشترك قدره ١,٦ بليون ولديه تمويل قيد التحصيل لعام ٢٠٠٦ تقدر قيمته بـ ٤٧٢ مليون دولار. وقام مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية الجامع لعدة جهات مانحة والتابع للشراكة الجديدة بتوفير التمويل لإعداد ٦ مشاريع إقليمية وهي: خط أنابيب النفط الرابط بين كينيا وأوغندا؛ ومشروع ربط شبكات الكهرباء فيما بين بنن وتوغو وغانا؛ ومشروع ربط شبكات الكهرباء فيما بين زامبيا وتزانيا وكينيا؛ ومشروع كوميتيل؛ وشبكة كابلات الألياف البصرية المغمورة في شرق أفريقيا ومشروع الربط الكهربائي التابع لمنظمة تنمية نهر غامبيا.

٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج الهياكل الأساسية، أنشئ اتحاد معني بالهياكل الأساسية في أفريقيا تقع أمانته في مقر مصرف التنمية الأفريقي. وعن طريق هذا الاتحاد جرى تأمين التمويل لعشرة مشاريع إقليمية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار و ٣٤ مشروعا إقليميا تقدر قيمتها بليون دولار^(٢).

٨ - ويتسم تطوير موارد الطاقة الكهربائية لموقع إنغا بأهمية حيوية لزيادة توليد الكهرباء في إطار برنامج الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة. وفي إطار هذا المسعى، عقدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، حلقة مناقشة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن تطوير مواقع إنغا بهدف الجمع بين

كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين، وإطلاعهم على آخر المستجدات فيما يتعلق بالمسائل الحساسة التي تحيط بموقع إنغا وصياغة خارطة طريق لتمويل تطويره. ومن المقرر عقد حلقة عمل دولية أخرى في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦ بهدف استقطاب المستثمرين والمانحين المحتملين لتمويل الدراسات اللازمة.

٩ - ويركز برنامج إدارة الموارد المائية العابرة للحدود على تطوير إدارة الموارد المائية العابرة للحدود ووضع خطط عمل إنمائية في أحواض الأنهار الأفريقية العشرة في مرحلة أولية. وتتمثل أحواض الأنهار المختارة فيما يلي: أحواض النيجر، والسنغال، والنيل، والكونغو، وبحيرة تشاد، وزامبيزي، وأوكافانغو، وبحيرة فيكتوريا/كاغيرا، ووأورانج - سينكو وأحواض نهر فولتا. وتم التوصل إلى اتفاق لإنشاء منظمة حوض نهر فولتا. وتحظى هذه العملية بالدعم في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمياه. وأنشئت الأمانة المعنية بتفعيل اللجنة الأفريقية للطاقة وتستضيفها الحكومة الجزائرية. ولم تحصل الاتفاقية بعد على عدد كاف من التصديقات لدخولها حيز النفاذ، غير أن عملية التصديق جارية في الدول الأعضاء وهي على وشك الانتهاء. وقد شرعت الأمانة بالفعل في عملية إنشاء المجلس الوزاري والهيئات الاستشارية الفنية.

١٠ - وفي قطاع النقل، أطلقت أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا برنامج التنمية المحلية المدرج في إطار الشراكة الجديدة في آذار/مارس ٢٠٠٦. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان استمرار توفير النقل المتكامل (على طول ممرات النقل وعبر الطرق والسكك الحديدية والمرافئ) والشبكات الأخرى من الهياكل الأساسية (الطاقة والمياه وغيرها) التي يتم ربطها بالبور أو المناطق الاقتصادية المحتملة في بلد معين أو منطقة دون إقليمية معينة في القارة. وهذا البرنامج يتمم ويعزز برنامج الهياكل الأساسية للنقل التابع للشراكة الجديدة والمندرج في إطار خطة العمل القصيرة الأجل، وكذلك برامج أخرى تابعة للشراكة الجديدة تتعلق بالهياكل الأساسية للطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، تجري عملية منح امتياز استغلال السكة الحديدية الرابطة بين أوغندا وكينيا، كما يجري إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بمنح امتياز استغلال مؤسسة السكك الحديدية الترانزيتية.

١١ - ووضعت الصيغة النهائية لاختصاصات الدراسة المتعلقة بتطوير الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل. وفرغت أمانة الشراكة الجديدة، بمساعدة مصرف التنمية الأفريقي، من عملية تعيين الخبراء الاستشاريين الذين سيتولون إنجاز دراسة الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل. وجرى تأمين التمويل لإعداد الدراسة من مصرف التنمية الأفريقي ومن الصندوق التقني النيجيري الذي يديره مصرف التنمية الأفريقي.

باء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢ - ركزت لجنة أفريقيا الإلكترونية جهودها على مدى الشهور الإثني عشر الماضية على ثلاثة عناصر أساسية من مبادرة المدارس الإلكترونية (مشروع المدارس الإلكترونية التجريبي التابع للشراكة الجديدة، وخطة أعمال للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة، وشبكة ساتلية للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة)، وشبكة عريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتواصل على قدم وساق عملية توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على وجه الخصوص، وقعت ستة بلدان أفريقية هذه المذكرة وهي: موزامبيق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ ومصر وموريشيوس في شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ ونيجيريا ومالي في آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وبوركينا فاسو في أيار/مايو ٢٠٠٦. وبذلك يرتفع إجمالي عدد البلدان المشاركة في برنامج المدارس الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة إلى ١٣. وستبذل جهود خلال الأشهر المقبلة لإشراك جميع البلدان العشرين في المرحلة الأولى من البرنامج.

١٣ - وتتولى توجيه مشروع المدارس الإلكترونية التجريبي شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص تكفل تنفيذه بقدر أكبر من الفعالية. ويتوقع أن تنتهي خمسة اتحادات تقودها ميكروسوفت، و HP، و سيسكو، و AMD من نشر المعدات والاحتياجات ووسائل التوصيل والتدريب في ١٢٠ مدرسة ثانوية تشارك في المشروع التجريبي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووقع الاختيار على ست مدراس ثانوية للمشاركة في المشروع التجريبي في البلدان المشاركة في المرحلة الأولى من هذا المشروع التابع للشراكة الجديدة. وأعلنت أربعة بلدان حتى الآن عن عمليات الانطلاق الرسمية (أوغندا، وغانا، وليسوتو، وكينيا). وتبين خطة أعمال المدارس الإلكترونية في إطار الشراكة الجديدة الخطوط العريضة المتعلقة بالتمويل والاحتياجات الأخرى من الموارد، وكذلك العناصر والمدخلات والعمليات الأساسية التي ستشكل الأساس لبدء التنفيذ. ويتمويل من حكومة جنوب أفريقيا، كلفت اللجنة مؤسسة إيرنست آند يونغ بوضع خطة الأعمال لمبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة، التي ستصبح جاهزة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٤ - ونظرا للضعف النسبي لإمكانات التوصيل بشبكة الإنترنت في القارة الأفريقية، يجري إعداد دراسات بهدف إنشاء شبكة ساتلية ستمكن من ربط المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة بشبكة الإنترنت. ويتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، عين خبير استشاري لتحديد الشبكة الساتلية للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة وإعداد تصميم أولي وهيكل هندسي لها. ويتوقع صدور التقرير الختامي لهذه الدراسة الأولية

بانتهاؤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما يتوقع أن يصبح مشروع شبكة كابلات الألياف البصرية المغمورة في غرب أفريقيا، الذي تقدر تكلفته بـ ٢٨٠ مليون دولار، جاهزا للاستخدام التجاري بحلول عام ٢٠٠٨. وحتى الآن، وقعت تسع وعشرون شركة مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء هذه الشبكة من الكابلات المغمورة. وقد تأخر مد الكابلات بسبب المفاوضات المعقدة التي تشمل التملك والتمويل وهياكل الإدارة. وينتظر عقد اجتماعات حاسمة تضم الشركات المستثمرة والحكومات ومؤسسات تمويل التنمية بهدف معالجة هذه المسائل والالتزام بالموعد المحدد لهذه الشبكة.

١٥ - وبناء على طلب لجنة أفريقيا الإلكترونية، ساهمت عدة حكومات في شرق أفريقيا وجنوبها بخبرات أخصائيين في مجال وضع السياسات والأنظمة بهدف دعم اللجنة في جهودها الرامية إلى وضع إطار للسياسات ينبغي أن يتم في ظل إنشاء واستخدام الشبكة العريضة النطاق للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقا لهذا الغرض، عقد اجتماع للوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان شرق أفريقيا وغربها في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

جيم - الصحة

١٦ - شهدت السنة الماضية استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الشبكات الصحية في أفريقيا ولا سيما معالجة مسألة الموارد البشرية اللازمة للتصدي للأزمة الصحية. واستفادت هذه الجهود من التعاون القائم بين الشراكة الجديدة ومنظمة الصحة العالمية، سواء على صعيد المقر في جنيف أو في المكتب الإقليمي لهذه المنظمة في أفريقيا. وشهد هذا الجهد التشاركي انطلاق التحالف العالمي للعاملين في مجال الصحة. ومن الأنشطة الكثيرة المضطلع بها في هذا المجال اشتراك المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية في استضافة المشاورات الأفريقية بشأن الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة، التي تمخضت عن إنشاء خطة العمل الأفريقية لإطار التحالف العالمي للعاملين في مجال الصحة. وتعاونت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أيضا مع منظمة الصحة العالمية في وضع مبادرة معالجة المرضى وتدريب الموظفين والاحتفاظ بهم، التي تستقطب الجهود الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغلب على التحديات التي تواجه النظم الصحية. وقد دعت أمانة الشراكة الجديدة للمشاركة في عدد من الاجتماعات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الرئيسية، بما في ذلك المنتديات الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة ومنتدى الشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومشاورات مونتيرو بشأن النظم الصحية. واستمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة

البشرية والإيدز، ولا سيما مكتبه للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وبخاصة في ميدان الإدماج والدعم السياسي والمشاركة والرصد والتقييم.

دال - التعليم

١٧ - يستمر إحراز تقدم معقول في سبيل إنجاز مشاريع مختلفة تشهد مراحل تنفيذ مختلفة. ولكفالة تنفيذ ناجح وفي الوقت المناسب للمشاريع التعليمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، تجري أمانة الشراكة الجديدة مشاورات مع شركاء مختلفين وتركز على جهود حشد الموارد للمشاريع. وفيما يتعلق بمشروع "التعليم الأساسي وتوفير التعليم للجميع" تشمل الجهود حشد التمويل لمؤتمر الشراكة الجديدة للتعليم الأساسي لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولبرنامج مشترك بين الشراكة الجديدة واليونيسكو من البرامج ذات الأولوية للتعليم الابتدائي/الأساسي في أفريقيا. وفيما يتعلق بمشروع "بناء القدرات في البحث والتطوير للتعليم في أفريقيا"، ينصب التركيز على تنفيذ اقتراح إعداد قاعدة بيانات لمشاريع البحث والتطوير للمدارس الثانوية في أفريقيا. وفيما يتعلق بمشروع "المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا"، يجري إعداد مخطط لنشر موقف تربوي يستجيب لمقتضيات المساواة بين الجنسين في النظم المدرسية في أفريقيا جنوب الصحراء. وسيُنفذ المشروع بالاشتراك مع منتدى الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم. وفيما يتعلق بمشروع "التغذية المدرسية والمستوى الغذائي"، تجري أمانة الشراكة الجديدة حاليا مفاوضات بشأن تنفيذ مشروع للتغذية المدرسية والمستوى الغذائي بين الشراكة الجديدة وثلاثة بلدان (أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق).

١٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع "التعليم عن بعد وإعداد المدرسين وتطويرهم"، بالتعاون مع جامعة جنوب أفريقيا والجامعة الإلكترونية الأفريقية وكمولث التعلم، وجامعة نيجيريا الوطنية المفتوحة، أعدت أمانة الشراكة الجديدة تقارير الدراسات القاعدية في أنغولا وموزامبيق في صيغتها النهائية. ويُتوقع أن تشترك في المشروع خمسة بلدان أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي بنن وبوركينا فاسو والسنغال وغانا ونيجيريا. ويجري الإعداد لإشراك خمس دول من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفيما يتعلق بمشروع "التعليم في بيئات ما بعد الصراع: تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا للمدرسين"، تقوم أمانة الشراكة الجديدة ورابطة تعزيز تعليم الرياضيات والعلوم في التعليم الثانوي في أفريقيا الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية بالتخطيط لبعثات لإعداد طرائق التنفيذ في خمسة بلدان تمر بمرحلة ما بعد الصراع (أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وموزامبيق). وفيما يتعلق بمشروع "تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا"، أُقيم مركز

تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا كمشروع رائد للشراكة الجديدة. وتلقى مدرسون من أكثر من عشرين بلدا أفريقيا تدريباً في المركز.

هاء - البيئة

١٩ - اتخذت خطوات هامة نحو تنفيذ الخطة البيئية للشراكة الجديدة وأصبح المشروع المنقح لخطط العمل البيئية دون الإقليمية التابعة للشراكة الجديدة جاهزا للاعتماد الوزاري في المناطق دون الإقليمية المعنية: وقد حددت ثلاثة مشاريع ذات أولوية لكل منطقة دون إقليمية أثناء الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، الذي عُقد في برازافيل، جمهورية الكونغو في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتقوم أمانة الشراكة الجديدة ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي بإعداد الصيغة النهائية لاتفاق لإعداد برنامج مشترك لبناء القدرات من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل البيئي في خمس جماعات اقتصادية دون إقليمية. وتمثل مجالات الدعم الرئيسية المقترحة في الاتفاق في: تقاسم المعلومات والنشر والبحث، وتمويل المشاريع، والتعليم والتدريب. ويأتي هذا البرنامج المشترك كدعم إضافي للبرنامج الحالي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي من أجل بناء القدرات، الذي يمول إعداد خطط العمل البيئية دون الإقليمية، وقد بدأ بالفعل برنامجاً تدريبياً بشأن القضايا البيئية الناشئة وذات الأولوية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمستدامة.

٢٠ - دخل تنفيذ برنامج مخزونات أفريقيا - أحد المشاريع ذات الأولوية في خطة عمل مبادرة الشراكة الجديدة للبيئة - مرحلة رئيسية بعد أن أصبحت أمانة الشراكة الجديدة مسؤولة عن تنسيقه وشريكا استراتيجيا فاعلا في التنفيذ الأساسي. وعن طريق دعم من البنك الدولي ومنظمة الفاو وشبكة كروبلانيف الدولية، بين شركاء آخرين، انضمت جنوب أفريقيا وتونس إلى المشروع وبدأتا بالفعل تنفيذه، بينما تقرر أن تبدأ إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي والمغرب ونيجيريا التنفيذ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦.

واو - الزراعة

٢١ - يحرز تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، على المستوى القطري وعلى مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تقدماً طيباً. وينصب التركيز على تعزيز الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال الاستغلال المستدام للأراضي، وعلى زيادة إمدادات الأغذية وتحسين التغذية وتعزيز البحوث وتدفق التكنولوجيات في أفريقيا. وقد شكّل ائتلاف للمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن بينها وكالات الأمم المتحدة، ليدعم تنفيذ عنصر الاستغلال المستدام للأراضي. وقد وصلت عملية التخطيط لحشد ٥٠ في

المائة من الموارد الجديدة في إطار مرفق البيئة العالمي من أجل أفريقيا مراحل متقدمة. واستنادا إلى مستوى التجديد الأخير لموارد مرفق البيئة العالمي، يمكن القول بأن هذا الجهد من شأنه أن يولد ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون دولار على مدى فترة أربع سنوات. وقد تم حشد نحو ١,٥ مليون دولار، بما فيه الدعم لأمانة الشراكة الجديدة.

٢٢ - ونتيجة لإطلاق البنك الدولي البرنامج التحضيري لبرنامج الإنتاجية الزراعية المتعدد البلدان في ثلاث جماعات اقتصادية إقليمية (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وقّعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتفاقا بمبلغ مليون دولار أمريكي لبدء عملية إعداد المشروع. وأعد محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا، بالتشاور مع الجهات المعنية، إطار العمل للإنتاجية الزراعية الأفريقية. وحشد هذا البرنامج وبرامج البحوث والتكنولوجيا ذات الصلة التي يديرها محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا ١٣ مليون دولار في ٢٠٠٦. ويقدر مستوى التمويل لهذه البرامج أن يبلغ نحو ٥٠ مليون دولار حتى عام ٢٠١٠. وعلى المستويين الإقليمي والقطري، تم حشد ٥٠ مليون دولار لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهناك عملية جارية لإعداد برنامج مماثل لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

٢٣ - ويجري العمل حاليا في برنامجين لتشجيع المشتغلين بالأعمال التجارية الزراعية في منطقتي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهناك مناقشات جارية مع غرف التجارة والصناعة الرئيسية في أفريقيا والمنظمات العالمية للأعمال التجارية الزراعية للبدء في جهود تكميلية لتيسير تحالفات المؤسسات التجارية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجري بدء اتصالات مماثلة مع رابطات الأعمال التجارية الزراعية الإقليمية الرئيسية والمنظمات الإقليمية للزراعة عبر أفريقيا. وقد أصبحت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منتصف عملية إنجاز تنفيذ خطة عمل الاتفاقات الإقليمية لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، التي تشمل: '١' أطرا للاستثمار لكل من الدعائم التي تركز عليها؛ و '٢' مجموعة من البرامج الإقليمية للعمل المبكر؛ و '٣' آليات للتنسيق واستعراض الأقران. وترمي الخطة إلى وضع الاتفاقات في صيغتها النهائية وتقديمها للاعتماد من الأجهزة المعنية، كل فيما يخصه بحلول خريف عام ٢٠٠٦.

٢٤ - وهناك برنامج إقليمي لإدارة المياه والأمن الغذائي. بمبلغ ١٥٠ مليون دولار بلغ مراحل متقدمة من الإعداد في ١٠ بلدان من منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي:

أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا. وتشمل الأنشطة المقترحة الاستثمار في تحسين إدارة أحواض الأنهار والموارد المائية؛ والاستثمار في البنى التحتية العامة ذات الأهمية الاستراتيجية الأساسية للسيطرة على الموارد المائية، بما في ذلك تشجيع الري بواسطة القطاع الخاص؛ والاستثمار في المشاريع الصغيرة لإدارة المياه، بما فيها استغلال سقوط الأمطار والري بالتنقيط؛ وإقامة شراكات مع منظمات الزراع والإدارات المحلية لتنظيم الانتفاع بالأراضي الزراعية واستخدامها. ويجري بالفعل إنفاق موارد هامة في هذه البلدان للإعداد لتنفيذ البرنامج. وهناك أيضا جهود تُبذل لإدخال البنى التحتية للري في أنشطة الاتحاد المعني بتمويل البنى الأساسية لأفريقيا والمرفق الدولي للمياه ومبادرات الإمداد بالمياه والإصحاح في الريف.

٢٥ - عُقدت القمة الأفريقية المعنية بالمخصبات في أفريقيا في أبوجا، نيجيريا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكان الهدف من القمة هو توفير المخصبات للزراة وجعلها في المتناول من الناحية الاقتصادية بهدف حفز "الثورة الخضراء الأفريقية". وأصدرت القمة قرارا من ١٢ بندا يحدد الخطط والاستراتيجيات لتعزيز مزيد من الاستخدام الفعال للمخصبات في أفريقيا. وتدعو إحدى التوصيات إلى زيادة مستوى استخدام المخصبات البالغ متوسطه حاليا ٨ كيلوغرامات للهكتار إلى متوسط يبلغ على الأقل ٥٠ كيلوغراما للهكتار بحلول عام ٢٠١٥.

زاي - العلم والتكنولوجيا

٢٦ - أعدت أمانة الشراكة الجديدة مجموعة شاملة من المؤشرات في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف إرشاد البلدان في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية للعلم والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالمبادرة الأفريقية للعلوم البيولوجية، تم إنشاء الشبكات الإقليمية في جميع أقاليم القارة. وأنشئت شبكة العلوم البيولوجية للجنوب الأفريقي مع استضافة مجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب أفريقيا لمركزها الإقليمي. وستشمل أيضا أنشطة الشبكة البحث والتطوير في مجال الصحة البشرية والصحة الحيوانية/الإنتاج الحيواني، والتجهيز البيولوجي الصناعي والتعديني، والمعالجة البيئية والتكنولوجيا الأحيائية للنباتات/المحاصيل.

٢٧ - وإضافة إلى ذلك، يُستخدم المعهد الدولي لبحوث الماشية في نيروبي كمقر لمركز العلوم البيولوجية لشرق ووسط أفريقيا. وقد أُحرز تقدم في تحسين البنية الأساسية للمركز. ونقاط الاتصال الممكنة بالمركز التي يجري النظر في إقامتها هي جامعة ماكيريري في أوغندا، ومعهد كيغالي للعلوم والتكنولوجيا في رواندا. ويستضيف معهد البحوث الزراعية في

السنغال المركز الإقليمي لشبكة العلوم البيولوجية لغرب أفريقيا. وسوف تركز الشبكة على البحث والتطوير في ميدان الزراعة استنادا إلى مجالات الأولوية التي حددتها المنطقة. وإضافة إلى ذلك، يستضيف المركز القومي للبحوث في مصر شبكة العلوم البيولوجية لشمال أفريقيا مع عمل تكنو بارك بورجي سيدريا في تونس، ومركز بحوث التكنولوجيا الأحيائية في الجماهيرية العربية الليبية وجامعة منتوري في الجزائر وجامعة نجامينا في تشاد كنقاط اتصال.

٢٨ - وفيما يتعلق بالشبكة الأفريقية لعلوم وتكنولوجيا المياه، تم حشد ١٥٠.٠٠٠ يورو لتصميم برنامج للبحوث والتكنولوجيا لشبكة مراكز الامتياز في علوم وتكنولوجيا المياه. ومن المقرر الشروع في إقامة الشبكة في عام ٢٠٠٦. وفي مجال التكنولوجيا الأحيائية الحديثة، دعت أمانة الشراكة الجديدة ولجنة الاتحاد الأفريقي فريقا من ١٤ من العلميين ومحليي السياسات الأفريقيين البارزين للإعداد لاتخاذ موقف سياسي أفريقي مشترك يتسم بالشمول بشأن تنمية واستخدام المحاصيل المعدلة جينيا وغيرها من نواتج التكنولوجيا الأحيائية الحديثة. وعقد الفريق اجتماعه الأول في أول آب/أغسطس ٢٠٠٥. وحدد مسائل معينة تتطلب نهجا أفريقيا مشتركا، وخاصة في المجالات المتعلقة بانتقال المنتجات المعدلة جينيا عبر الحدود وتأثيراتها على الاقتصادات الأفريقية.

٢٩ - وعُقد المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني بشأن العلوم والتكنولوجيا في داكار، السنغال، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واعتمد خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، واتفق على إنشاء المرفق الأفريقي للعلوم والابتكار كآلية لتمويل تنفيذ خطة العمل. وتم أيضا اعتماد ميزانية إرشادية قدرها ١٦٠ مليون دولار أمريكي مع استهداف زيادة المرفق إلى ١٥ بليون دولار أمريكي.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المجتمع المدني

٣٠ - أنشئت في عام ٢٠٠٥ الآليات المؤسسية الرئيسية لتعزيز تعميم البعد الجنساني وتعميق مشاركة المجتمع المدني، وهذه الآليات هي وحدة المنظمات المعنية بالمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني في أمانة الشراكة الجديدة، وقوة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، وخلية تبادل الأفكار بين الشراكة الجديدة والمجتمع المدني بشأن البعد الجنساني. وأعدت خطة استراتيجية شاملة لمدة ثلاث سنوات كدليل للعمل بشأن تعميم المنظور الجنساني.

٣١ - اشتركت قوة عمل الشراكة الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين في عدة مؤتمرات إقليمية ودولية أثناء السنة الماضية. وأهم من ذلك، دعت إلى الاجتماع أربعة أفرقة مواضيعية للاشتراك في جهود تقييم الاحتياجات التي تطلبها المؤسسات الوطنية والإقليمية. وشملت هذه فريق الديمقراطية والحكم لتقديم خدمات تقنية للجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة

لبرلمان عموم أفريقيا، وفريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتقديم الخبرة بشأن المسائل الجنسية وبناء القدرات فيما يتعلق بالأبعاد الجنسية للجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني النسائية تحت رعاية لجنة مركز المرأة خلال فترة رئاسة جنوب أفريقيا. وشكل فريقان آخران لتقديم الدعم للمجموعات الاقتصادية والتجارية والسياحية للاشتراك في اجتماع خبراء الاتحاد الأفريقي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، للإعداد للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، الصين، ومجموعات السلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٣٢ - حتى الآن انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران خمسة وعشرون بلداً: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينافاسو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، السنغال، السودان، سيراليون، غابون، غانا، الكاميرون، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالي، مصر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا.

٣٣ - وأوفدت بعثات الدعم الهادفة إلى تقييم مدى الاستعداد والقدرة الوطنية على التقييم الذاتي وعلى إعداد خطط العمل الوطنية إلى خمسة بلدان في ٢٠٠٥، وهي: أوغندا (شباط/فبراير)؛ نيجيريا (آذار/مارس)؛ الجزائر (تموز/يوليه)؛ جنوب أفريقيا (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ بنن (تشرين الثاني/نوفمبر). ومن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أوفدت بعثات للدعم إلى بوركينافاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وليسوتو ومالي. وأتمت جنوب أفريقيا تقييمها الذاتي وأوفد الفريق الأفريقي لاستعراض الأقران بعثة استعراض إلى ذلك البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وسوف يمهّد ذلك الطريق لعرض تقرير الاستعراض القطري لجنوب أفريقيا بعد ذلك على المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران - وهو الهيئة العليا في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي تجمع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء المشتركة. وحتى الآن، أتمت عملية استعراض الأقران ثلاثة بلدان، هي رواندا وغانا وكينيا. وبحث المنتدى تقاريرها الخاصة بالاستعراض القطري.

٣٤ - وبينما تختلف تقارير استعراض الأقران في النتائج الرئيسية التي خلصت إليها في كل من البلدان الثلاثة التي أتمت استعراض الأقران، فإنها تشير مع ذلك إلى تحديات الحكم المشتركة بين هذه البلدان. وهي تشمل على الأخص الحاجة إلى تعميق الديمقراطية من خلال إتاحة مساحة أكبر للنشاط السياسي المنظم، وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان وإصلاح سياسات تملك الأراضي وحيازتها، وزيادة الجهود لمكافحة الفساد، وتمكين المرأة، وتقبّل الاختلاف، والحد من عدم المساواة والفقر بين مواطنيها.

٣٥ - وفي نفس الوقت، زاد ارتباط البلدان الأفريقية بآلية استعراض الأقران بفعل عدد من الاتجاهات والتطورات الحديثة في المنطقة. أولاً، أخذت بعض البلدان تعتمد تدابير سياسية لزيادة المساءلة والشفافية، وذلك، مثلاً، بإعداد ميثاق المواطنين لمرافقها العامة، وإعداد قوانين لتكافؤ الفرص، وبوضع تشريعات بشأن حرية الإعلام. وقد بدأت موريشيوس العمل بشأن هذه التدابير الثلاثة جميعها.

٣٦ - وفضلاً عن ذلك، فإن عقد المنتدى السادس لشؤون الحكم في أفريقيا حول موضوع "تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: الفرص والتحديات"، الذي عُقد في كيغالي، رواندا، في أيار/مايو ٢٠٠٦ أعطى زخماً للآلية. فمنتدى شؤون الحكم في أفريقيا ليس جزءاً من بنية إدارة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولكنه أداة هامة لتقاسم الخبرات فيما يتعلق بشؤون الحكم في أفريقيا. وقد انطلقت عدة رسائل هامة من المنتدى سوف تؤثر إيجاباً على تطور الآلية، وهي: (أ) أنه من أجل تيسير عملها وتسريعه، يقتضي الأمر مواءمة ودعم وتبسيط عملياتها وأدواتها وترتيباتها المؤسسية بشكل مطرد بمراعاة الظروف المحلية والابتكارات؛ و (ب) أن من اللازم تعميم تعهدات الآلية في خطط واستراتيجيات تنمية البلدان الأفريقية؛ و (ج) أن التعلم المتبادل من خلال الدعوة وبناء الوعي يتسم بأهمية أساسية للتنفيذ الناجح لمهام الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٣٧ - ويمثل إتمام بعض البلدان استعراض الأقران والجهود المبذولة من البلدان الأخرى لإعداد التقييم الذاتي الوطني وبرنامج العمل تأكيداً قوياً لتعهد الحكومات الأفريقية بالنهوض بالمكون الحاسم الأهمية لبرنامج الشراكة الجديدة.

ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي

ألف - التأسيس على زخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

٣٨ - بعد عام على الدعم الكبير الذي وُعدت به أفريقيا عن طريق الالتزامات التي قطعها في عام ٢٠٠٥ شركاؤها في التنمية في عدة منتديات، تحول محط الاهتمام نحو الطرائق المتبعة الآن للوفاء بتلك الالتزامات. فهناك إقرار واسع النطاق بأن الوفاء بتلك الالتزامات في الوقت المناسب والذي بدأ على نحو فعال في عام ٢٠٠٦ ومواصلته في الأعوام المقبلة، هو الوسيلة الوحيدة لإبقاء على الزخم الدولي لدعم أفريقيا.

٣٩ - وقد بني هذا الزخم استناداً إلى ثلاثة أنواع من الالتزامات: المبادرات التي اتخذت للمساعدة على المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة؛ والتعهدات الملزمة بها في سياق نتائج عدة مؤتمرات ومؤتمرات قمة عقدت في الآونة الأخيرة لمعالجة الاحتياجات

الخاصة بأفريقيا؛ والنتائج المنبثقة عن عمليات دولية جارية يمكن للبلدان الأفريقية الاستفادة منها في خاتمة المطاف حتى وإن لم تكن عمليات موجهة إليها بصورة أولية. وقد شهد العام الماضي بداية واعدة للوفاء بالالتزامات. وكان التقدم قد لوحظ في مجال تخفيف عبء الدين أكثر منه في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة.

٤٠ - وقد اتخذ عدد من شركاء أفريقيا في التنمية مجموعة من الإجراءات أو المبادرات الجديدة. فقد أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إنشاء فريق مستقل، رفيع المستوى من أجل تقدم أفريقيا سيتولى متابعة الوعود التي قطعت في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في عام ٢٠٠٥. وأعلنت حكومة جمهورية كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مبادئها من أجل تنمية أفريقيا وهي مبادرة تلزم الحكومة بأن ترفع بحلول عام ٢٠٠٨ إجمالي مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ثلاثة أمثاله، وتزيد من فرص تقاسم خبراتها الإنمائية مع الأمم الأفريقية، وتساهم في تنمية مواردها البشرية بدعم التعليم الأساسي والمهني.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، ألغت حكومة إيطاليا كامل الديون المستحقة على ٧ بلدان أفريقية وجزء من الديون المستحقة على ١٣ بلداً آخر. وبالنسبة للسنة الحالية، ستكرس حكومة السويد لأول مرة واحد في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المساعدة التي يذهب منها بالفعل قسط كبير إلى برنامجها التعاوني في أفريقيا. أما المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدانمرك، فقد وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٨١ في المائة من إجمالي الناتج القومي، ويخصص القسط الأكبر من مساعدتها الثنائية لأفريقيا وسيرتفع المبلغ أكثر من ذلك في السنوات القادمة. وزادت المملكة المتحدة مساعدتها الإنمائية لأفريقيا بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة الفاصلة بين السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والسنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٤٢ - وفيما يتعلق بآليات التمويل الابتكارية، نظمت حكومة فرنسا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ مؤتمراً لتمويل إنشاء المرفق المالي الدولي، وطرحت خلال المؤتمر مبادرة لتمويل المرفق الدولي لمشتريات الأدوية بإضافة نسبة مئوية إلى أسعار تذاكر الطائرات كمساهمة تضامنية. وكانت فرنسا وحكومة المملكة المتحدة قد اتفقتا على إنشاء فريق عامل لإنشاء المرفق المالي الدولي الممول من الضرائب المفروضة على السفر بالطائرات. وقررت حكومة تركيا في عام ٢٠٠٥، إقامة علاقة عمل مع الشراكة الجديدة للمساعدة في تنفيذ مشاريعها. وبالإضافة إلى قيام حكومة الاتحاد الروسي في الأعوام القليلة الماضية بإلغاء الدين الثنائي المستحق على البلدان الأفريقية والبالغ ١١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإن من المتوقع

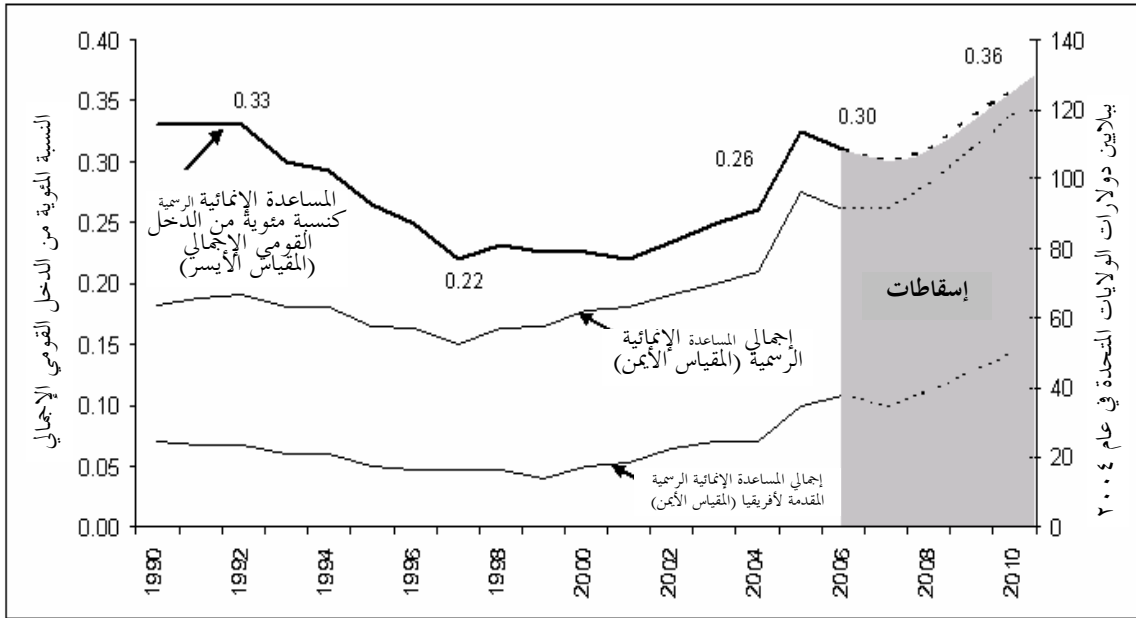
أن يلغي كذلك في عام ٢٠٠٦ ديونا ثنائية أخرى بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأنشأ الاتحاد الأوروبي صندوقاً لمشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا سيتلقى ٦٠ مليون يورو في شكل هبات من المفوضية الأوروبية، وما لا يقل عن ٢٦٠ مليون يورو في شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي لمشاريع المياه، والكهرباء، والاتصالات والنقل.

٤٣ - أما مشروع قرى الألفية الذي ساهم في تنفيذ المبادرات ذات الأثر السريع، فهو يعمل الآن في ١٠ بلدان أفريقية. وهذه القرى التي أنشئت بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الأمم المتحدة للألفية، ومعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، والمركز العالمي للحراثة الزراعية، وبدعم مالي من حكومة اليابان من خلال صندوق الأمن البشري، إنما يثبت أنه يمكن، بموارد مالية قليلة، المساعدة على تخفيف حدة الفقر في أرياف أفريقيا وذلك، بتوظيف استثمارات مركزة وعملية في مجالات الإنتاجية الزراعية، والصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، وتحسين إدارة البيئة، ذلك أن مجالات التدخل المذكورة تتسق مع أولويات الشراكة.

باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٤ - طبقاً للالتزامات المقطوعة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقاضية بأن تخصص لأفريقيا في عام ٢٠٠٦ نصف الزيادة على الأقل في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، زادت بلدان مجموعة الـ ٨ في مساعدتها للقارة بما يقدر بستة بلايين من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبناء على الالتزامات التي قطعتها مجموعة الـ ٨ والمانحون الآخرون من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥، يتوقع أن يرتفع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بقرابة ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بالقيم الحقيقية في الفترة الفاصلة بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، وستصل حصة أفريقيا في هذه الزيادة إلى ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً أثناء نفس الفترة.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠١٠-١٩٩٠



المصدر: اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٦.

٤٥ - وقد تواصل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ اتجاه الزيادات الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وتعزى الزيادة في عام ٢٠٠٥ في جانب كبير منها إلى شطب ديون ضخمة كانت مستحقة علي أفريقيا. وقد لاحظ تقرير حديث أن بلدان مجموعة الـ ٨ أنفقت في أفريقيا في عام ٢٠٠٥ مبلغًا إضافيًا قدره ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأنه يجب عليها، إذا ما أرادت أن تضع نفسها على طريق الوفاء بالالتزامات المستهدفة لعام ٢٠١٠، أن تزيد من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في عام ٢٠٠٦، وفي كل عام آخر بعده^(٣)، بمبلغ مشترك قدره ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. غير أن المعونة لم ترتفع فيما بين بلدان مجموعة الـ ٨ بالسرعة الكافية تقريبًا بالنسبة للوفاء بتعهداتها التي التزمت بها في مؤتمر قممتها لعام ٢٠٠٥ في غلينيغلز^(٤). ولا يزال الجانب الكبير من الزيادة المسجلة يتخذ شكل معونة طارئة، وتدابير لتخفيف عبء الدين، ومساعدة تقنية مما لا يعني بالضرورة تحويلًا للأموال إلى البلدان النامية^(٥).

٤٦ - وتمضي قدما الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المعونة بمواصفاتها المبينة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٥. فقد استهل البنك الدولي مثلاً في الآونة

الأخيرة استعراض عام ٢٠٠٦ لفعالية المعونة الذي تم تنسيقه في ضوء استبيان عام ٢٠٠٦ لرصد تنفيذ إعلان باريس. ويشمل الاستعراض ٧٢ بلدا. وترد على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي نبذة بمواصفات فرادي البلدان التي تشكل العمود الفقري لهذا الاستعراض، بما فيها نبذة عن أوغندا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنگال، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وموريتانيا.

جيم - تخفيف عبء الدين

٤٧ - شهدت الأشهر الإثنا عشر الماضية تقدما كبيرا في توسيع وعميق إجراءات التخفيف من عبء الدين المستحق على البلدان الأفريقية. ومن المسلم به على نطاق واسع بأن التخفيف من عبء الدين هو المجال الذي أوفت فيه بلدان مجموعة الـ ٨ بالتزاماتها^(٦). ذلك أنه عملا بالقرار الذي اتخذته في مؤتمر قمة غلينيغلز بشطب نسبة مائة في المائة من الدين المتعدد الأطراف المستحق لصندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي، على البلدان الأفريقية المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، اتخذت إجراءات بشأن المبادرتين: المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، والمبادرة المتعلقة بالدين الثنائي. ففي إطار المبادرة المتعددة الأطراف، تلتزم البلدان المانحة بتوفير موارد إضافية للمؤسسات المالية الدولية الثلاث لضمان ألا يقوض الإعفاء من الديون قدراتها المالية. وفي إطار نفس المبادرة، يخفف عبء الدين لفائدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تثبت أنها حققت منذ بلوغ نقطة الإنجاز نتائج مرضية في ثلاثة مجالات رئيسية: السياسة الاقتصادية الكلية، وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وتعزيز نظم إدارة الإنفاق العام.

٤٨ - وقد أقر صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تخفيف عبء الدين بنسبة مائة في المائة بما يناهز ٢,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة دفعة أولى من البلدان الأفريقية تشمل ١٤ بلدا. وخفف في أيار/مايو ٢٠٠٦ عبء الدين المستحق على الكامرون بمبلغ ٢٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة على أن تكون الديون المستحقة للتخفيف قد أبرمت قبل نهاية عام ٢٠٠٤ وعلى أن يبدأ النفاذ الفعلي للتخفيف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبالمثل، أقر البنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٦ تخفيف عبء ديونه المستحقة على دفعة أولى من البلدان الأفريقية شملت ١٣ بلدا والكامرون بمبلغ يناهز ٢٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على أن تكون الديون المستحقة للتخفيف قد أبرمت قبل نهاية عام ٢٠٠٣ وعلى أن يبدأ النفاذ الفعلي للتخفيف في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦^(٧). كما أن تخفيف الدين المستحق لصندوق التنمية الأفريقي بمبلغ

يناهز ٥,٦ بليون دولار لفائدة دفعة أولى من البلدان الأفريقية المثقلة بالديون والكاميرون، دخل هو أيضا حيز النفاذ الفعلي اعتبارا من نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦ وحددت نهاية عام ٢٠٠٤ موعدا للديون المستحقة للتخفيف، وبداية عام ٢٠٠٦ موعدا للتنفيذ. وفي إطار الاقتراح المقدم في سياق المبادرة المذكورة، هناك ١٠ بلدان أفريقية أخرى يتوقع أن تبلغ نقطة الإنجاز في غضون ما بين ١٢ و ١٨ شهرا، وتصبح مستوفية لشروط تخفيف عبء ديونها.

المستفيدون من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون

١٥ بلدا في مرحلة ما بعد الإكمال	إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، السنغال، غانا، الكاميرون، مالي، مدغشقر، موريتانيا، موزامبيق، النيجر
١٠ بلدان في مرحلة ما بعد البت	بوروندي، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، مالاوي
٧ بلدان في مرحلة ما قبل البت	توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، الصومال، كوت ديفوار، ليبيريا
بلد واحد مطبق عليه شرط الانقضاء	إريتريا

المصدر: مصرف التنمية الأفريقي، ورقة إعلامية عن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون عنوانه "طرائق صندوق التنمية الأفريقي للتنفيذ"، ٢٠٠٦.

٤٩ - وعموما، فقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. حيث تم حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تخفيف عبء الديون المستحقة على ١٥ بلدا أفريقيا: إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، السنغال، غانا، الكاميرون، مالي، مدغشقر، موريتانيا، موزامبيق، النيجر. وبلغت الكاميرون نقطة الإكمال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعلى المستوى الثنائي، نتج عن اتفاق نادي باريس الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حصول نيجيريا على شطب لديونها شمل حوالي ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ٦٠ في المائة من ديون نيجيريا المستوفية للشروط والمستحقة للمقرضين من نادي باريس، وتسوية متأخرات بمبلغ ٦,٣ بليون دولار بالإضافة إلى ٦,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإعادة

شراء الديون. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وافق نادي باريس على تخفيف عبء دين الكامرون بمبلغ يناهز ٢,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يمثل ٧٤ في المائة من الديون التي طالبت الكامرون بإلغائها.

٥٠ - وواصل عدد من المقرضين من مجموعة الـ ٨ سياستهم القاضية بإلغاء مائة في المائة من الديون المستحقة على بعض البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون ذاهبين في ذلك إلى أبعد من الشروط المنصوص عليها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد شطبت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبالتحديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مائة في المائة من الديون المستحقة على زامبيا والبالغة تباعا قرابة ٧٩ مليون دولار و ٦٩٢ مليون دولار و ٢٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شطبت الدانمرك في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦ امتثالاً للاتفاق المبرم في مؤتمر قمة غلينيغلز، الدين البالغ قرابة ٥٧٦ مليون دولار المستحق على ثمانية بلدان أفريقية: أنغولا، سوازيلند، السودان، الصومال، الكونغو، كينيا، ليبيريا، نيجيريا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، شطبت إسبانيا ديونا مستحقة على السنغال بمبلغ يناهز ٦٥ مليون يورو تقريباً.

٥١ - ويتوقع أن تخفض المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، مؤشرات عبء الدين في البلدان الأفريقية على نحو مشهود، وتوفر موارد مالية إضافية للنهوض بهدي النمو والتنمية البشرية. غير أن هذه المبادرة لا تشمل مؤسسات أخرى متعددة الأطراف عدا مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة المتعددة الأطراف لا تتوخى أي تخفيف لعبء الديون الثنائية أو المستحقة على القطاع الخاص. فخدمة هذه الديون قد تكون مكلفة جداً للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل لأن الشروط المصاحبة للديون التجارية تعرض تلك البلدان لهزات مالية خارجية وتعرضها بخاصة لارتفاع تكلفة المخاطر أو تقلبات أسعار الصرف. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تعزز نظمها لإدارة الإنفاق العام ليتسنى لها بالتالي حني الفوائد الكاملة الناشئة عن تخفيف عبء الدين. كما يتعين عليها أيضاً الاقتصاد في القروض التي ستحصل عليها بعد التخفيف من عبء ديونها للحيلولة دون تدهور قدرتها على تحمل عبء الديون على المدى الطويل.

دال - التجارة

٥٣ - كان التقدم العام بطيئاً للغاية في جولة الدوحة على الرغم من بعض النتائج التي تحققت في محادثات هونغ كونغ التجارية الوزارية. وقد أُنقِص في المحادثات التي عقدت في هونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على رفع الدعم عن صادرات القطن

في عام ٢٠٠٦ وإلغاء كافة أشكال دعم الصادرات الزراعية بنهاية عام ٢٠١٣. غير أن دعم الصادرات الزراعية لا يمثل سوى حصة ضئيلة من الدعم الموجه إلى الزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تأتي الكثير من جوانب الدعم في صورة دعم للأسعار المحلية مشوه للتجارة وتعريفات زراعية.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، فقد تعهدت البلدان المتقدمة بأن تفتح أبواب أسواقها دون رسوم جمركية ولا حصص أمام ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٠٨ باستثناء حوالي ٣٠٠ منتج من المنتجات الحساسة (مثل السكر والأرز) ذات الأهمية للبلدان الأفريقية. ويمكن أن يعني هذا الفارق البالغ ثلاث نقاط مئوية استبعاد صادرات أقل البلدان نمواً بكافة أنواعها التي تتركز في أصناف معينة. وقد تحقق بعض التقدم بالنسبة للقطن، حيث جرى الالتزام برفع الدعم عن صادراته في عام ٢٠٠٦، وسوف تجد البلدان الأفريقية الأبواب مفتوحة أمامها دون قيود لدخول أسواق القطن لدى البلدان المتقدمة. وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً على رفع الدعم عن صادرات القطن بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦، ولكن حتى على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد وعدا بتقليل جوانب الدعم المحلي للقطن، فلم يحددا تاريخاً معيناً لبدء هذا الإلغاء مما يوحي بأن البلدان الأفريقية المنتجة للقطن، وكلها من أقل البلدان نمواً، قد لا تنتفع من هذا الالتزام في المستقبل القريب. ومن المأمول، رغم تعليق حولة الدوحة للمفاوضات التجارية إلى أجل غير مسمى، أن تظل الالتزامات المتعهد بها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، قائمة.

٥٥ - وقد شهد العام الماضي تعهد البلدان المتقدمة بعدة التزامات بتقديم مساعدات في مجال التجارة بهدف مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على التصدير. ووعدت الولايات المتحدة الأمريكية بمضاعفة ميزانية مساعداتها في مجال التجارة المقدمة للبلدان النامية لتصبح ٢,٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن عزم بلدانه الأعضاء على زيادة مساعداتها المتصلة بالتجارة المقدمة إلى البلدان النامية لتبلغ بليون يورو سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٠، وهو ما يربو على ضعف مقدارها الحالي البالغ ٤٠٠ مليون يورو. ويعادل هذا حجم المساعدات المتصلة بالتجارة البالغ مقدارها السنوي بليون يورو التي تعهدت اللجنة الأوروبية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بتقديمها اعتباراً من عام ٢٠٠٧؛ مما يعني أن مجموع المساعدات المتعلقة بالتجارة المقدمة من الاتحاد الأوروبي سوف يرتفع إلى بليون يورو بحلول عام ٢٠١٠. وقد أعلنت اليابان أنها سوف تقدم مجموعة متكاملة من المساعدات المتصلة بالتجارة مقدارها ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدار السنوات الثلاث القادمة.

هاء - الاستثمار المباشر الأجنبي

٥٦ - في عام ٢٠٠٤، وهي السنة التي تتوافر عنها معظم البيانات الحديثة، زادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في ٤٠ بلدا أفريقيا، بينما شهد ١٣ بلدا تراجعا في هذه التدفقات. ومن بين المناطق دون الإقليمية الخمس، اجتذبت شمال أفريقيا حوالي ثلث حجم هذا الاستثمار في عام ٢٠٠٤، ولا سيما في قطاع النفط والغاز. وبينما زادت تدفقاته في شرق أفريقيا وغربها، انخفضت في وسط القارة وجنوبها. وجاءت معظم الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أفريقيا في ميدان استغلال الموارد الطبيعية مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبينما اجتذبت البلدان الخمسة الأولى في قائمة البلدان المتلقية لهذا الاستثمار ٨,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بلغ نصيب البلدان العشرة الأولى في القائمة ٧٠ في المائة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤.

٥٧ - وسعيا إلى اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عمدت البلدان الأفريقية إلى اتخاذ عددا من التدابير والإجراءات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤. وكانت معظم هذه التدابير موجهة إلى تحرير الشبكات القانونية وتحسين مناخ الاستثمار. وكان من بين هذه الجهود تبسيط إجراءات الاستثمار والنظم الضريبية، وإنشاء مجالس استشارية للمستثمرين وكذلك تنظيم اجتماعات ومؤتمرات للمستثمرين، علاوة على أن الكثير من البلدان الأفريقية وسعت من نطاق جهودها المشجعة للاستثمار.

٥٨ - ودعما للمساعي الإقليمية الرامية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، أنشأ الشركاء الإنمائيين لأفريقيا في عام ٢٠٠٥ مرفق مناخ الاستثمار في إطار مبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تأسس رسميا هذا المرفق، المكون من شراكة بين القطاعين العام والخاص، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في المحفل الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا في كيب تاون بجنوب أفريقيا. ويهدف هذا المرفق، المتوقع أن يستمر قائما لمدة سبع سنوات، إلى تحسين بيئة الاستثمار في أفريقيا وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بإزالة العراقيل الحقيقية والمتصورة التي تعوق نشاط الأعمال التجارية في القارة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يركز المرفق على دعم مختلف الحكومات في العمل على تهيئة بيئات قانونية وتنظيمية وإدارية تشجع مؤسسات الأعمال على الاستثمار والنمو وتهيئة فرص العمل. ومن بين أهدافه الرئيسية تحسين صورة أفريقيا كوجهة للاستثمار من خلال جهد منسق لتسليط الضوء على جوانب التحسن في مناخ الاستثمار. وفي هذا المقام، أعلن أن المرفق نجح في تأمين هبات أولية يربو مقدارها على ١٠٠ مليون دولار حيث تعهدت هولندا بالتبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار على

مدار السنوات الثلاث القادمة؛ وتعهدت أيرلندا بالتبرع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، بينما التزمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمؤسسة المالية الدولية على السواء بأن تقدم كل منهما ٣٠ مليون دولار، كما أعلنت شركة أنغلو أمريكيان مينغ وشركة ساب ميلر وشركة شيل أن كلا منها سوف تتبرع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، والتزمت يونيليفر بتقديم ٢ مليون دولار.

واو - التعاون بين بلدان الجنوب

٥٩ - واصلت عدة بلدان نامية تقديم الدعم إلى أفريقيا. ففي الاجتماع الرابع لكبار المسؤولين التابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في بيجين بالصين في آب/أغسطس ٢٠٠٥، أُجري تقييم لنصف المدة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. المعتمدة في المؤتمر الوزاري الثاني للمنتدى المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ورحب الاجتماع بالتزام بلدان أفريقيا والصين بالتعاون على تحقيق أهداف ومثل الميلاد الاجتماعي - الاقتصادي الجديد لأفريقيا المنصوص عليها في برنامج الشراكة الجديدة واتفق الرأي على أن الجانبين قد حققا نتائج إيجابية في تعاونهما في عدد من المجالات، من بينها التنمية الاقتصادية والتجارة وتدريب الموارد البشرية والتعليم والصحة العامة والطاقة.

٦٠ - وقد وضعت الهند حداً ائتمانياً مقداره ٢٠٠ مليون دولار للتعاون بشأن مشاريع الشراكة الجديدة، وخصصت اعتماداً مستقلاً قدره ٥٠٠ مليون دولار، وجرى التوقيع على اتفاقات يبلغ حجمها ٢٨٢ مليون دولار من هذا الاعتماد في إطار النهج التقني الاقتصادي للحركة الأفريقية الهندية، وتقدم المساعدة من خلال هذه الاتفاقات إلى ثمانية بلدان من غرب أفريقيا لتنفيذ مشاريع في مجالات من بينها النقل الحضري والصناعات الأساسية وتوليد الكهرباء والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات. والبلدان المستفيدة هي بوركينافاسو، وتشاد، والسنغال، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي.

٦١ - وتحت رعاية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، عُقد مؤتمر دولي لتوطيد السلام في بلدان أفريقيا الخارجة من صراعات تولت تنظيمه اليابان والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتلاف العالمي من أجل أفريقيا والبنك الدولي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ في أديس أبابا، وقد جمّع المؤتمر الخبرات والدروس المستفادة في أفريقيا وغيرها من المناطق، وطرح توصيات من أجل انتهاج سبل فعالة لتشجيع العمل على توطيد السلام في أفريقيا.

رابعاً - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٦٢ - يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في المحافظة على زخم الدعم الدولي للشراكة الجديدة بأن تكفل بقاء المسائل المتعلقة بتنمية أفريقيا في صدر جدول الأعمال الدولي ويمكنها أيضاً أن تقدم دعماً عملياً لتنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة. وقد أورد تقرير الأمين العام بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6) عرضاً مفصلاً لطبيعة ونطاق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، فحص ثلاث مسائل متعلقة بالسياسات العامة بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة، أي النهج المبتكرة التي وضعتها فرادى الكيانات من أجل تمويل البرامج؛ وأنشطة الدعوة والتنوعية المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة؛ والتحديات والقيود التي واجهتها منظومة الأمم المتحدة في دعمها. ويخلص التقرير إلى تقديم مقترحات لتحسين التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة ولتوثيق التعاون لدعم برامج الشراكة الجديدة.

٦٣ - ويدرك الكثيرون أن أي نظام حسن الأداء يهدف إلى المساهمة في الدعم الدولي لجهود التنمية في أفريقيا عليه أن يعالج ثلاث مسائل مترابطة، وهي تحسين التنسيق بين جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة؛ وتوثيق التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ ولجنة الاتحاد الأفريقي، بما يشمل برامج الشراكة الجديدة.

ألف - تحسين التنسيق بين جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة

٦٤ - وتتمثل الآلية الحالية لتنسيق جهود دعم الشراكة الجديدة في الاجتماعات التشاورية الإقليمية التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. ولترتيبات التنسيق الحالية المستخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة فوائد كثيرة، منها أن الشراكة الجديدة تقوم بدور الإطار التنظيمي لجهود كيانات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، وتوفر رؤية مشتركة للعمل المنسق، وتهيئ الفرص لتوثيق التعاون. وحيثما عملت الوكالات بنشاط على وضع برامج قطاعية للشراكة الجديدة وحيثما أبدت الوكالات المعنية قدراً كبيراً من التعاون فيما بينها، تحقق تقدم ملحوظ. وقد صرح هذا في قطاع المياه والزراعة والبنية التحتية والبيئة. ومع هذا، ينبغي تحسين أداء آلية التنسيق المنظمة حول مشاورات إقليمية ومجموعات مواضيعية، ولا سيما بالإكثار من الاجتماعات التي تتيح فرصاً لتبادل المعلومات ووضع برامج مشتركة.

باء - تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي

٦٥ - تبدي كل من لجنة الاتحاد الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة تقديرا كبيرا لضرورة توثيق التعاون. وينبغي لأية آلية للتشاور بين منظومة الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي أن تجسد الطبيعة الموسعة الحافلة بالتنوع لهذا التعاون. ورغم أن كيانات منظومة الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة التزاما عميقا بدعم كل من لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، فإن عدم اندماج الشراكة الجديدة في لجنة الاتحاد الأفريقي اندماجا كاملا تسبب في عدة المشاكل، حيث منع منظومة الأمم المتحدة من تقديم دعم مترابط لبرامج لجنة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وأدى إلى تنظيم أنشطة منفصلة وتمويل منفصل للجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وأسفر عن وضع ترتيبات منفصلة لمساعدة كل منهما. ومثال ذلك أن بعضفرادى الوكالات قد وقعت في آن واحد مذكرة تفاهم مع لجنة الاتحاد الأفريقي وكتاب تفاهم أو صك مناظر مع أمانة الشراكة الجديدة. وفي الوقت ذاته، يتعين على أية آلية تشاور بين منظومة الأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي أن تجسد كذلك الطبيعة الموسعة والحافلة بالتنوع لهذا التعاون.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - لقد أبدت أفريقيا مع شركائها الإنمائيين في العام الماضي عزمًا مشتركًا على دفع عجلة التنمية فيها بتحقيق تقدم في تنفيذ البرامج والالتزامات المتفق عليها. ولكن زخم الدعم الدولي لأفريقيا لم يصبح بعد من القوة بما يكفي لاعتباره نهجًا لا رجعة عنه. ويوجد عدد من المجالات التي يجب أن تُتخذ فيها تدابير في إطار السياسات العامة وإجراءات عملية من أجل تنشيط مسيرة العمل على تنفيذ الشراكة الجديدة.

٦٧ - وينبغي للحكومات الأفريقية أن تتخذ تدابير لمعالجة طائفة من المسائل المتعلقة بالعمل المؤسسي وبالشراكة، ومن بينها دمج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وتوفير المزيد من الدعم للقطاع الخاص والتشجيع على توسيع دائرة الاتصال بالاجتمع المدني.

٦٨ - وينبغي الوفاء بالتعهدات والالتزامات المتعلقة بأفريقيا في وقت مناسب وبخطوات أسرع بكثير. ويلزم بخاصة الإسراع برفع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان مجموعة الثمانية بما يكفي للوفاء بتعهداتها المعلنة. وينبغي الآن مواكبة التقدم المشجع في شطب الديون بسعي مواز للوصول إلى المعدل السنوي المرغوب من المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف تحقيق الأهداف الطويلة الأجل المنشودة من أجل أفريقيا. وبالمثل، فمع

زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا، سوف تشتد الحاجة إلى تبسيط الإجراءات المعقدة للإدارة وإعداد التقارير من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخير في توجيه الموارد إلى البرامج المعتمدة.

٦٩ - ومن المسلم به منذ وقت طويل أن تنويع الهياكل الاقتصادية والتصديرية في أفريقيا مقوم أساسي لاطراد النمو والإسراع بمسيرة التنمية في المنطقة. وقد باتت الحاجة إلى التنويع أكثر أهمية عن أي وقت في ضوء ازدياد الأدلة التي تشير إلى أن الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي العام المدفوع بالتجارة مرتبط بوجود هياكل للتصدير أكثر حيوية^(٨). وينبغي الآن إيلاء الدعم الدولي لجهود التنويع في أفريقيا مرتبة متقدمة بين الأولويات العليا. وسوف تستتبع هذا مساعدة البلدان الأفريقية على وضع برامج لتجهيز السلع الأساسية التي تنتجها؛ وإقامة بنية تحتية ومؤسسات متصلة بالتجارة؛ وتحسين نوعية صادراتها. وعلى تدابير المساعدة في ميدان التجارة أن تكمل المساعي الرامية إلى تحسين فرص الدخول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية وتعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية، لا أن يستعاض بها عن تلك التدابير.

٧٠ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تنمية أفريقيا بتحسين تنسيق مساعيها الموجهة إلى دعم الشراكة الجديدة وبتوثيق التعاون بين كياناتها وبين لجنة الاتحاد الأفريقي، بما يشمل برنامج الشراكة الجديدة. ولما كانت الشراكة الجديدة برنامجاً من برامج لجنة الاتحاد الأفريقي، فمن المنطوق لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع إطاراً متكاملًا مترابطاً لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة^(٩).

الحواشي

(١) انظر الوثيقة الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ٢٠٠١، ص ١٠.

(٢) أرقام الموارد المعبئة من أجل الاتحاد مأخوذة من كلمة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المعنونة "A Year after Gleneagles" المنشورة على الإنترنت في الموقع التالي: <http://www.number10.gov.uk>

(٣) انظر Executive Summary, P.9 "Keep the G8 Promise to Africa – the data report 2006"، وهي منشورة على الإنترنت في الموقع التالي: <http://www.thedatareport.org/>

(٤) انظر "Oxfam Briefing Note, 'The view from the summit – Gleneagles G8 one year on, 9 June 2006"، وهي منشورة على الإنترنت في الموقع التالي: http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/downloads/g8-gleneagles-oneyear.PDF

(٥) انظر http://www.oecd.org/documentprint/0,2744,en_2649_201185_35317145_1_1_1_1,00.html, P.1

- (٦) انظر مثلاً التقييم الوارد في “the data report” وكذلك Gleneagles Final Compliance Report July 8, 2005 to
June 1 2006 by the G8 Research Group at the University of Toronto المنشور في الموقع التالي:
<http://www.g8.utoronto.ca>
- (٧) لم يكن صندوق التنمية الأفريقي والبنك الدولي قد خففا أعباء الديون بعد على موريتانيا في إطار المبادرة
المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في وقت كتابة التقرير.
- (٨) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم
لعام ٢٠٠٦: تباين مستويات النمو والتنمية (رقم المبيع 06.II.C.1).
- (٩) انظر مشروع قرار الاتحاد الأفريقي (14 VII) المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦.